راسة

٢ هـل كانت هنـاك معارضـة فى مصـ

ناول الجزء الاول من هذه الدراسة عن المعارضة فى مصر تاريخ نظام المجالس النيابية فى
وظهور براعم المعارضة فيها ثم تطور الاحداث بعد ثورة عرابى . وخلصت الدراسة الى
د ٣ مراحل لنشاط المعارضة آخرها المرحلة التى بدأت من ١٩٤٤ الى ٢٣ يوليو ١٩٥٢
التى تتناولها الدراسة اليوم بتوسع .

ار الاخوان المسلمون والشيوعيون
سياسية ذات فاعلية كبيرة بين
، ولحقهم مصر الفتاة ، وكلها
سياسية غير برلمانية ، تطرح
تخطى النظام السياسى
ن القائم ، وتتبع اساليب
النشاط تجاوز المؤسسات
الموجودة . ولم يكن لهذه
ممثل واحد فى مجلس ١٩٤٥ ،
الا ممثلا واحدا عن الحزب
فى ١٩٥٠ . ومن ذلك يمكن
وجود شبه انفصال بين
السياسية خارج البرلمان
البرلمانية . ولم يكن الا الوفد

دراسة تاريخية اعدها

طارق البشرى

هو همزة الوصل الباقية الوحيدة بين الجبهتين . وكان هذا علامة على تصدع النظام ، بعد ان لم تعد قنواته قادرة على استيعاب الكتلة الاساسية من المعارضة .

يظهر مما سبق أن امرين حالا دون ظهور المعارضة بحجمها الطبيعى وفى مجال ظهورها الطبيعى ، وهو مجلس النواب . أول الامرين ان مؤسسات الدستور قد رسمت على اساس حساب للتوازن بين القوى السياسية المتصارعة ، دلت التجارب من بعد انه حساب غير صحيح . ومرد ذلك ان من شارك الملك فى اعداد الدستور كانوا الاحرار الدستوريين ، وتم ذلك فى غيبة الوفد . ووضعت احكامه على اساس تصور للعلاقة بين الملك و « الامة التى يمثلها الاحرار . فلما اسفرت الانتخابات عن ان « الامة » مع الوفد بتأييد كاسح ، وأن الوفد والملك طرفا صراع متنافران ، ما بقى الوفد امينا على اهدافه الوطنية الديمقراطية كلها ، اضطرب الدستور فى يد واضعيه ، وكان الاحرار والملك معا هما أول من انتكسا عليه عاملين على هدمه ، وثانى الامرين ، ان الملك كان يستند فى ادارته الصراع الدستورى لصالحه ، الى نفوذه الفعلى وقوته المادية الناجمة من حماية الاحتلال لعرشه ، لا الى سلطاته الدستورية وحدها . ومن هنا جاء نشاطه دائما خارجا عن الدستور ، اما بمحاولات هدمه ، واما بالالتفاف عليه باصطناع الانتخابات . وقد حاول الملك مرتين ان يدخل مؤسسات الدستور دخولا شرعيا ، عندما كون حزب الاتحاد [١٦٢٥] ثم حزب الشعب [١٩٣٠] . ولكن هذه الاحزاب كانت من نوابت السلطة ، لم توجد الا فى الغرف الزجاجية ، فلما تعرضت لشمس الطريق وهوائه ولالتقاء الجماهير ، ذرتها الرياح هشيما . ولم يمكن قيامها كواجهة لوزارات برلمانية ملكية ، فلم تستطع ان تسير واجهة لمعارضة برلمانية ملكية ، مادام لم يتحقق لها اى حظ من التأييد الجماهيرى فى الانتخابات . فلم يبق له الا النشاط غير المشروع ، ولم يبق لخصومه الا المناطحة .

على ان المعارضة التى لم يتح لها الظهور الكامل بمجلس النواب ، استطاعت ان تحقق هذا الظهور من خلال ابنية دستورية اخرى . وفى هذا الشأن يمكن ملاحظة ما يلى :

أولا ، يلاحظ ان الوفد لم ينفرد بالحكم الا قرابة العام فى السنوات الست الاولى [فضلا عن نحو عامين شارك فيهما الاحرار] ، والا نحو ثلاثة اعوام فى السنوات العشرين الاولى . ولم ينفرد به خلال الاعوام الثلاثين كلها الا نحو ثمانية اعوام . والملاحظ ايضا أنه فى تلك الاعوام التى وصل فيها - الى الحكم ، لم يكن منفردا بالسلطة ، كان يحد من سلطانه عداء الملك ووجود الاحتلال والعلاقات الوثيقة بين هذين وبين جهاز الادارة والجيش والبوليس . وبمراعاة هاتين الملاحظتين ، يمكن القول بشىء من التبسيط ان الوفد وهو فى الوزارة كان يمثل على نحو ما قوة من قوى المعارضة ، اذ لم تكن ركائز السلطة ملتصقة فى يديه ، وكان يحقق ما يحقق من منجزات بقوته البرلمانية ذات السيطرة الضعيفة على اجهزة التنفيذ . وقد سبقت ملاحظة تجربة حكومة سعد زغلول فى ١٩٢٤ وما اعاقت فى هذا الشأن . كما يلاحظ ان فريقا من النواب الوفديين كان يمارس وظيفة المعارضة بالبرلمان فى ظل وجود الوزارة الوفدية ، ظهر ذلك عند مناقشة قانون الاجتماعات فى ١٩٢٤ والمطالبة بالغاء القيود المفروضة عليها . وظهرت فى ١٩٢٦ فى ظل حكومة الائتلاف عند مناقشة سلطات الملك على الهيئات الدينية . وظهر الوفد حكومة وبرلمانا بمظهر المعارضة فى ١٩٢٨ فيما عرف بازمة الجيش وازمة قانون الاجتماعات ، اذ تحدى الانجليز الوزارة فى سفور . كما ظهر فى ١٩٥٠ عندما عارض النواب الوفديون وزارتهم بشأن تشريعات الصحافة . وفى ١٩٣٧ حاول الوفد استيعاب سلطة الملك بتعيين وزير وفدى لشئون القصر ، فكان جزاؤه الطرد من الوزارة .

وثانيا ، ويلاحظ ايضا ، ان مجلس الشيوخ ، صار فى الغالب الاعم من الفترات هو المجال المواتى الذى تمارس فيه المعارضة البرلمانية وظيفتها . وهذا المجلس يتكون من الشرائح الاجتماعية العليا ، ثلاثة اخماسه بالانتخاب ، وخمساه بالتعيين ، ومدة العضوية فيه عشر سنوات ، ولا يجوز للملك حله ، ولا يملك هو اسقاط الوزارة ، وفيما عدا ذلك تكاد سلطاته البرلمانية تطابق سلطة مجلس النواب ، بمساهمة فى اصدار القوانين ومراقبة الوزارة . وكان المقدر عند وضع الدستور ، ان يكون هذا المجلس عنصر « التلطيف » والحد من تطرف مجلس النواب . ولكن الذى حدث فى الواقع ، ان كان مجلس النواب فى قلب الصراع المحتدم تتجاذبه التيارات المصطدمة . بينما كان مجلس الشيوخ ابعد من بؤرة الصراع المركز فى تكوين الوزارة التى تسيطر على اجهزة الادارة . وقد ضمن الوفد بالانتخابات والتعيين تمثيلا فيه لا بأس به ، كما ضمن الملك مع توالى وزاراته تمثيلا له وللاحزاب الاقلية لا بأس به ايضا .. والمجلس بالنسبة للملك عصى على [illegible] خطورة [illegible] سلطة اسقاط الوزارات . وعضويته تمتد عشرة اعوام تستعصى على التداولات السياسية السريعة ، وكل ذلك جعل توزيع العضوية فيه اقل حدة بين الاحزاب والقوى المتصارعة وبين مؤيدى الحكومات ومعارضيها . وقد نظرت كل من تلك القوى اليه ، على أن انصارها فيه يمثلون الاحتياطى السياسى لها فى مؤسسات الدولة ان فقدت الوجود فى غيره . وظهرت فيه المعارضة البرلمانية بصورة المنظمة المستمرة . واذا كان الوفد يقاطع انتخابات النواب التى يشك فى نزاهتها ويرفض وجوده كمعارضة بها ، مؤثرا عدم الاعتراف اصلا بشرعية مثل هذا المجلس ، واذا كانت الاحزاب المعادية له تقاطع انتخابات النواب غير المصطنعة تفاديا للاخفاق العنيف ، فقد كانت الاحزاب ، وخاصة الوفد ، حريصا على أن يكون له وجود سياسى داخل مؤسسات الدولة من خلال مجلس الشيوخ ليمارس سلطات البرلمان على الوزارة المعادية . واذا لوحظ أن الوفد كان فى غالب فترات وجوده بعيدا عن الحكم ، فيمكن ان يتصور مدى أهمية المعارضة البرلمانية التى مارسها فى هذا المجلس . وكان دائما حريصا على ان يختار لزعامة المعارضة واحدا من اكثر قادته كفاءة وذكاء ودراية . وصار مجلس الشيوخ هو المجال الحيوى لنمو وازدهار المعارضة البرلمانية خلال تلك المرحلة الطويلة . ونتج من ذلك - خلافا للمقدر من قبل - ان صار هذا المجلس « المعتدل » اكثر حيوية من الاخر فى كثير من الفترات .. وكانت المعارضة البرلمانية ، سواء القليل الذى عرفه مجلس النواب أو الكثير الذى عرفه مجلس الشيوخ ، تتم عادة بمناسبة مناقشة البرلمان لخطاب العرش الذى تلقيه الوزارة عن سياستها فى السنة المقبلة عند افتتاح دورة البرلمان ومن خلال مناقشة مشروع الميزانية السنوية ، الذى يمثل الوعاء المالى لسياسة الوزارة ومشروعاتها . ومن خلال الاستجوابات التى تثير المناقشة حول سياسة الوزارة فيما يعن من مسائل وتطرح المسئولية الوزارية . ولا يتسع المجال لتفصيل الامثلة التاريخية من ممارسة هذه الاساليب . وصفحات التاريخ المصرى ، ومضابط البرلمان حافلة بالعديد من مواقف المعارضة تأييدا للحريات ودعما لسيادة الشعب ونفيا للقيود المضروبة على حركة الجماهير والافراد وكشفا للانحرافات ولفساد الادارة والمحسوبية فى ممتلك اجهزة الادارة . وفى الفترات التى كانت فيها الاحكام العرفية وتضييق امكانيات النشر والاجتماعات ، كانت المعارضة تجد فى البرلمان المنبر شبه الوحيد الذى تستطيع ان تذيع من فوقه على الجماهير مواقفها وانتقاداتها للسياسات المتبعة . وقد عرفت هذه الفترة اعلاما كعبد السلام المويلحى وسعد زغلول فى زعامة المعارضة واقطابا للمعارضة البرلمانية مثل مصطفى النحاس ويوسف الجندى ومحمد حسين هيكل وصبرى ابو علم وعلى زكى العرابى وويصا واصف وعبد الرحمن الرافعى ومصطفى الشوربجى .. سواء من الوفد أو الاحرار الدستوريين أو الحزب الوطنى .

ولعل آخر موقف من مواقف المعارضة البرلمانية الشجاعة ، المتمثل فى الاستجواب الشهير الذى قدمه مصطفى مرعى بمجلس الشيوخ فى ١٩٥٠ ، عن اسباب استقالة محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة ، وكشف فيه بشجاعة نادرة عن صفقات الاسلحة الفاسدة وغيرها . واخطر ما فيه انه ان كان موجها الى الوزارة الوفدية ، فقد كان المقصود منه هو الملك نفسه . واذا كان من اهم ثغرات دستور ١٩٢٣ ، ان الملك كان يمارس السلطة بالفعل ، دون أن تمتد اليه المسئولية الدستورية ، فقد جاءت الدلالة التاريخية لاستجواب مصطفى مرعى ، من كونه جذب الملك نفسه - رغم عصمته القانونية - الى نطاق المساءلة السياسية . وكان هذا هو قمة ما يتوج به النشاط النيابى ، اذ لا ينأى فرد مهما كان من الخضوع لسيادة الامة وسلطة ممثليها .. وكان هذا العمل ، مع غيره من شواهد هذا العام ، من علامات النهاية للنظام الملكى . .. اذ تصاعدت المعارضة السياسية بمعناها العام ، وبكافة صورها واشكالها ومنها المعارضة البرلمانية ، تصاعدت الى الملك لتجذبه من قصره العالى .

بعد ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، تغير النظام السياسى تغييرا كاملا . وأهم ملامح التغيير الغاء النظام الحزبى وتصفية الاحزاب القائمة . اذ الغى دستور ١٩٢٣ رسميا فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، ثم حلت الاحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ . وفقدت المعارضة البرلمانية شرط وجودها الضرورى وهو وجود

غـدا
فى صفحة الرأى
حسين فوزى يكتب :
الدنيـا بخيـر

التنظيمات السياسية
فقدت مجال نشاطها
.. ورغم انه وجدت
تنظيمات سياسية غير
أو يمينية ، تنال بعنر
للثورة ، فلم يسك
يعترف بقيامها أو يس
لم تكن هناك امكانية
برلمانية . والحاصل
للدولة قد افتقد فى
التى استمرت ثلاثة
العمل بدستور ١٩٥٦
الامة ، ولكن الغى
الوحدة المصرية السو
محله دستور مؤقت
مشترك بالتعيين ، لـ
سوريا فى ١٩٦١ ،
منتخب بدستور ١٩٦٤
١٩٧١ الدائم . ولكن
التى تبلورت خلال ا
للنظام السياسى
اندماج السلطات أو
التنفيذية لسائر السل
على السلطة التشريعـ
السياسى ، سواء كـ
أو الاتحاد الاشتـ
افتقاد الوجود المسـ
من عوامل افتقادها
فيها معارضة برلمانية

والحاصل ايضا
الذى عرفته البلاد خـ
ابتداء من هيئة التحر
الناحية العملية صلا
السياسية للاحزاب
بوتقة صنع القرار
يجرى تنفيذه بواسط
خلال سيطرة التنظيم

ولهذه الاسبا
النظام السياسى للدو
برلمانية امكانية التا